تحرك السياسة الاميركية على أرضية « تكييف » الاستراتيجية الاميركية بالشكل الذي يمتص ويستوعب معطيات حرب تشرين ومضاعفاتها .

هذه الحقائق التي فرضتها حرب تشرين على صيغة الوفاق الدولي تشكل **العامل الاول الذي دفع امريكا لاعادة حسابات** عناصر استراتيجيتها في المنطقة العربية التي كانت سائدة قبل الحرب .

اما **أزمة الطاقة** فقد دفعت بها حرب تشرين الى آماد متفاعلة ومعقدة . كانت السياسة الاميركية قبل الحرب تقلل من اهمية أزمة الطاقة فقد كانت تدور في مأزق خطير تجاه معالجتها . فالسيد هانس رئيس شركة نفط الخليج يعتقد « ان تدفق النفط سيظل مؤمنا طالما لم تقم اميركا بأعمال تضع هذه الدول في موقع سياسي حرج لا يمكن تبريره »(٢٠). ذلك الموقف الذي وضعت فيه اميركا الدول النفطية التي تربطها معها علاقات اقتصادية وسياسية وعسكرية ، كانت تصر على استمراره متجاهلة ما ينطوي عليه من تعارض . ان عاملا اقتصاديا فعالا ، قد دفع « بالموقف الحرج » الذي اصبح لا يطاق ولا يمكن تبريره أمام الشعوب العربية بعد بدء حرب تشرين .. دفع الى استخدام النفط في حدود سياسية **ضاغطة هي عينها حدود الحرب وطبيعتها** . [ايقاف الزيادة ، تخفيض الامدادات ٢٥ ٪ ، قطع الامدادات عن اميركا وهولندا] . والاسباب التي كمنت خلف هذه الاجراءات ليست في أغلبها اسباب سياسية بل ان هناك أسبابا اقتصادية .

يقول الدكتور روبرت يوبي مدير مكتب الشؤون الدولية في هارفرد عن اسباب تخفيض العرب لانتاج النفط بعد أن أصبح تخفيض الانتاج في مصلحة الاقتصاديات العربية بسبب من استمرار انخفاض الدولار، وعدم ضمان استقراره [وهو ثمن البترول المستنزف من الثروة العربية القابلة للنضوب] يقول «ان تخفيض الانتاج سوف يزيد من عدم استقرار الاقتصاد العالمي ، لان الدولار واقع تحت ضغط الين ، والين معتمد على صناعة مدعومة بالنفط العربي »(٢١) ويستنتج متسائلا : « ان التخفيض يؤزم حالة الاستقرار فلماذا لا تقوم الدول العربية به » .

أما فرانك هوتغرز رئيس ارامكو فيحدد المأزق الاميركي بشكل واضح في دراسته للاسباب التي دفعت الدول التي ترتبط بعلاقات اقتصادية وسياسية واسعة ومباشرة مع الولايات المتحدة ، الى تخفيض انتاج النفط بأن السبب هو « موقف الاميركيين من اسرائيل والتخفيض الاخير للدولار »(٢٢).

واذا كانت « دورة تصعيد اسعار البترول » التي تؤدي الى خلق حلقة اقتصادية خطيرة من التضخم المالي بالنسبة لاقتصاديات العالم والعالم الرأسمالي بشكل خاص [حيث ترتفع اسعار السلع في الدول الصناعية ، وتحافظ الشركات على ارباحها] ، فان سلاح النفط بالشكل والحدود الذي استخدم بها حتى الان « يوجع الولايات المتحدة ولكنه لن يجرحها او يقتلها » كما يقول كيسنجر . ولكن استمرار أسس سياسة اميركا كما قبل تشرين يهدد بتفاقم ازمة الطاقة ابعد من حدودها الحالية والذي يمكن أن تهدد المصالح الاميركية الواسعة بصيغتها التجارية الى جانب تهديد القاعدة المادية للاقتصاد الرأسمالي والاميركي .. وذلك بسبب من كون « مجموع ما تستخدمه الولايات المتحدة من أموال البترول العربي يبلغ ١٨٠٣ ملايين دولار ، ٦٠٠ مليون دولار منها أموال عربية . أي ١٢٠٠ مليون دولار فقط هي الاستثمارات الاميركية والتي تساوي ٢ ٪ فقط من مجموع استثماراتها . تجني منها بالمقابل اكثر من ٣٣ ٪ من الارباح الكلية لاستثماراتها في العالم »(٢٣). وأهمية الاحتياط النفطي في المنطقة العربية تجعل نيكسون يقدر تلك الاهمية حتى المواجهة مع الاتحاد السوفياتي « اننا على استعداد للمواجهة مع الاتحاد السوفياتي اذا اقتضى الامر دفاعا عن هذه المصالح » .. و« ان في المنطقة